الاقلية العربية عن لجنة المالية ولجنة الشؤون الخارجية والامن ، حين تقرر حرمان الاحزاب التي تتمثل بأقل من ثمانية أعضاء من الاشتراك في اي من اللجنتين .

صفوة القول ان التجربة الاسرائيلية في مجال الرقابة البرلمانية على المشروعات العامة جديرة بالاهتمام وذلك لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية . ولكن لا يمكن مقارنتها بتلك الانجازات التي حققها كل من البرلمان الفرنسي ومجلس العموم البريطاني في ممارسة الرقابة الفعالة على المشروعات العامة ، بواسطة لجنة تمويل المجمعات ولجنة مراجعة حسابات المشروعات العامة في الاول ، ولجنة الصناعات المؤممة في الثاني (١٠) .

دور مراقب الدولة

بطبيعة الحال يقوم الكنيست بنفسه بمهام الوظيفة السياسية ، والتي تتمثل في رقابة الكنيست على أعمال الحكومة الاسرائيلية وترتكز على حق الكنيست في طلب الثقة او سحبها ووقف السؤال والاستجواب وكذلك استدعاء الوزراء وكبار الموظفين . اما الوظيفة المالية فان مكتب مراقب الدولة يعتبر الاداة الرئيسية للكنيست للمساعدة في ادائها .

ويمكن أن نتتبع الدور الذي يقوم به مكتب مراقب الدولة في الرقابة على مشروعات القطاع العام الاسرائيلي بالتركيز على أربع قضايا رئيسية : نشأة مكتب مراقب الدولة وتطوره ، مركزه ، اسلوب عمله ، واخيرا التحول الى وظيفة (مفوض الشكاوى العامة).

١ : **نشأة وتطور مكتب مراقب الدولة** : ابان الانتداب البريطاني كان هناك مكتبا صغيرا للمراجعة على الادارة الفلسطينية وكان يتبع مباشرة مكتب المراجعة الاستعمارية في لندن مما جعله مستقلا عن المندوب السامي . وبعد انشاء اسرائيل صدر قانون مراقب الدولة في مايو ١٩٤٩ الذي نص على أن يتم تعيين وعزل مراقب الدولة بواسطة الكنيست فقط الامر الذي جعله مستقلا ليس فقط عن لجنة الخدمة المدنية والخزانة العامة ، بل ايضا عن الحكومة بما في ذلك رئيس الوزراء (١١) .

وفي السنوات الاولى عمل المراقب في مجال المصالح الحكومية والسلطات المحلية . وكانت وزارة الدفاع وجهاز الامن قد اقامت في البداية ، بسبب الطابع السري لنشاطهما ، نظام الرقابة الخاص بها ، ولكن في عام ١٩٥٠ اصبحت هذه ايضا تحت اشراف مراقب الدولة . كما تم تعديل القانون عام ١٩٥٢ امتد بمقتضاه نطاق اشرافه ليشمل الشركات ذات اللوائح المستقلة . ثم عدل بعد ذلك في عام ١٩٥٤ ، وايضا في ١٩٥٨ . وهو الآن يغطي كل فروع الهيئات التي يجري التفتيش عليها ، وعمليا كل مؤسسة في اسرائيل تتلقى اموالا أو منحا من الحكومة .

ويتبع مكتب مراقب الدولة اليوم أربعة اقسام رئيسية تغطي الوزارات المدنية ، وزارة الدفاع ، السلطات المحلية ، وشركات الدولة . وهناك أيضا ادارات للاتصال (مع اللجنة المالية بالكنيست) والنشر والتخطيط والتدريب . ويوجد المقر الرئيسي في القدس وله مكاتب فرعية في كل من تل ابيب وحيفا . ويعمل فيه قرابة ثلاثمائة شخص (١٩٧١) من افضل الكفاءات في اسرائيل .

وقد تطورت وظيفة مراقب الدولة فلم تعد قاصرة على فحص ومراجعة انتظام الحسابات والمخزون ، ولكن امتدت لتشمل مشروعية الايراد والمصروف ، وكذلك الاقتصاد والكفاية في ادارة الممتلكات . وقد أضيف الى هذه المهام ، مهمة فحص المعايير